

محاسبة القيمة العادلة وأثرها في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية

دراسة ميدانية

Accounting for fair value and its impact on the efficiency of financial performance of Sudanese banks
A field study

المدرس الدكتور عمر السر الحسن محمد

معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية

بريد الكتروني: d.omersir84@gmail.com

المدرس المساعد راميار رزگار احمد

كلية الإدارة والإقتصاد / الجامعة اللبنانية الفرنسية

بريد الكتروني: ramear.walzy12@gmail.com

الملخص

تمثلت مشكلة الدراسة أنه بالرغم من الميزات التي أكتتها التجارب العالمية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة إلا أن بعض المصارف السودانية لا تولي محاسبة القيمة العادلة اهتمام في قياس أصولها والتزاماتها والإفصاح عنها في التقارير المالية للمصارف حيث أثبتت عدد من الدراسات عدم واقعية القياس المحاسبي وفقاً للتكلفة التاريخية في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتعتبر معدلات التضخم في السودان مرتفعة جداً مما يؤثر ذلك الأداء المالي للمصارف، وتمت صياغة المشكلة في التساؤلات التالية : ما أثر الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟، هل يؤثر القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟، وهل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيقي محاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية من خلال التعريف بميزات محاسبة القيمة العادلة وأهميتها وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٧/٦/٢١

القبول: ٢٠١٧/٨/٢٩

النشر: خريف ٢٠١٧

Doi:

10.25212/lfu.qzj.2.5.24

الكلمات المفتاحية:

Fair value- Accounting measurement- Accounting disclosure- Financial performance.

لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال توزيع عدد 100 استمارة استبانة على مجتمع الدراسة وتحليلها من خلال برنامج spss لمعرفة إجابات المبحوثين تجاه عبارات الدراسة . تحققت فرضيات الدراسة وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها: أن المصارف السودانية تهتم بحاسبة القيمة العادلة في قياس الإفصاح عن أصولها والتزاماتها في التقارير المالية، وأن القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لحاسبة القيمة العادلة ساعد المصارف السودانية في تحسين أدائها المالي بصورة سليمة.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة - القياس المحاسبي - الإفصاح المحاسبي - الأداء المالي..

المحور الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

نتيجة للتطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي والذي تعتبر المصارف واحدة من مقوماته إلى صعوبة التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للشركات جاء الاهتمام بحاسبة بالقيمة العادلة باعتبارها مقياس يعكس الحجم الحقيقي لأصول وخصوم الشركة التي يرغب المستثمر في استثمار أمواله فيها كما زادت الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة بعد انهيار بعض الشركات العملاقة التي كانت تأخذ بمبدأ الكلفة التاريخية في الدول المتقدمة مع بدايات القرن الواحد وعشرين (Cuthbertson,2002: P420)، وارتبط مفهوم القيمة العادلة بالشركات لحاجة مستخدم التقارير المالية لهذه الشركات عن معلومات واقعية تعكس الأداء المالي (Wild & others, 2007: 240)، لذلك فإن هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي للمصارف السودانية.

مشكلة الدراسة:

باستقراء مشاكل عدد من الدراسات السابقة كدراسة، (Elfki& Hammad,2015) ودراسة (إبن مالك وغويلي،2015م) ودراسة، (غرايدية والجفلة، 2014م): ركزت مشكلة الدراسات في تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي، أما دراسة (الاحيدان، 2013م)، تمثلت مشكلتها في تعدد أسس

القياس المحاسبي للأصول الحيوية التي يمكن أن تؤثر في معايير جودة هذه المعلومات، وأن قياس الأصول الحيوية على أساس التكلفة التاريخية وفقاً لتوجيهات لجنة المعايير المحاسبية المنبثقة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، قد لا يتناسب مع خصائص هذه الأصول، أما دراسة، (السعبري، 2012م)، ركزت على المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق مفهوم منهج التكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار، أما دراسة، (Christensen & Nikolaev, 2012): ركزت مشكلتها على اجتياز محاسبة القيمة العادلة للأصول غير المالية لاختبار سوق الأوراق المالية باعتبارها بديل للتكلفة التاريخية في القياس، ودراسة (خليل 2011م)، والتي اهتمت بتحليل أسباب الأزمة المالية التي اجتاحت أسواق المال العالمية بسبب ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية فأثارت جدل حول إيجابيات وسلبيات محاسبة القيمة العادلة، أما دراسة (درويش، 2007م) ركزت مشكلتها على المشاكل التي تواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة سواء في كيفية التوصل إلى تقديرات القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وانعكاس هذه التقديرات على حقيقة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية والحفاظ على رأس المال الحقيقي من ناحية أخرى وتحقيق متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، ودراسة (الحمدان، 2006م) ركزت على كيفية تقييم الاستثمارات المالية بسوق الأسهم السعودي وهل هو من الأسواق الناشئة، وهل تعتبر القيمة العادلة هي القيمة الفعلية التي يجب أن تقويم بها الأسهم أم أن الأنسب قيمة أخرى مثل القيمة الدفترية أو السوقية، أما دراسة (Nilson, 2004) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مصداقية الأدلة التي تثبت أن القيم العادلة للقروض متصلة بصورة كبيرة بقيمتها الدفترية، فيما يتعلق بتفسير أسعار أسهم يثبت أن القيم العادلة للقروض تعكس المعلومات المتعلقة بالتخلف عن الدفع.

يلاحظ الباحث من خلال عرض مشكلة الدراسات السابقة والتي ركزت على أهمية تطبيق القيمة العادلة في بلدان العالم المختلفة التي من بينها السودان فلم يهتم بمحاسبة القيمة العادلة والاستفادة منها بالصورة المطلوبة في قياس الأصول والالتزامات خاصة أنه يصنف من الدول التي تعاني من مشاكل الترخيم والذي يؤثر بدوره على قيم الأصول والالتزامات،، عليه فان مشكلة الدراسة تكمن في أنه بالرغم من الميزات التي اكدتها التجارب العالمية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة إلا ان بعض المصارف السودانية لا تهتم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس أصولها والتزاماتها حيث يتم القياس والإفصاح في التقارير المالية للمصارف عن الأصول والالتزامات وفقاً للتكلفة التاريخية والتي لا تصلح في ظل ارتفاع معدلات التضخم،، عليه يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس: هل يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمحاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية؟
وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟
2. هل يؤثر القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟
3. هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة، يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية العلمية: سد الفجوة في الدراسات السابقة والاستفادة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان، وإثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي لمواكبة التطورات العالمية ولفت انتباه الباحثين والمراكز البحثية لإجراء مزيد من البحوث.

الاهمية العملية: ازدياد الحاجة الى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل ارتفاع معدلات التضخم خاصة بعد أن أصبح القياس وفق للتكلفة التاريخية لا يمثل الواقع بمصادقية، كما أن القياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة العادلة يعزز من ثقة عملاء مع المصارف السودانية.

اهداف الدراسة: تهدف إلى دراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية من خلال معرفة اهتمام المصارف السودانية بمحاسبة القيمة العادلة وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يختبر الباحث الفرضيات التالية:

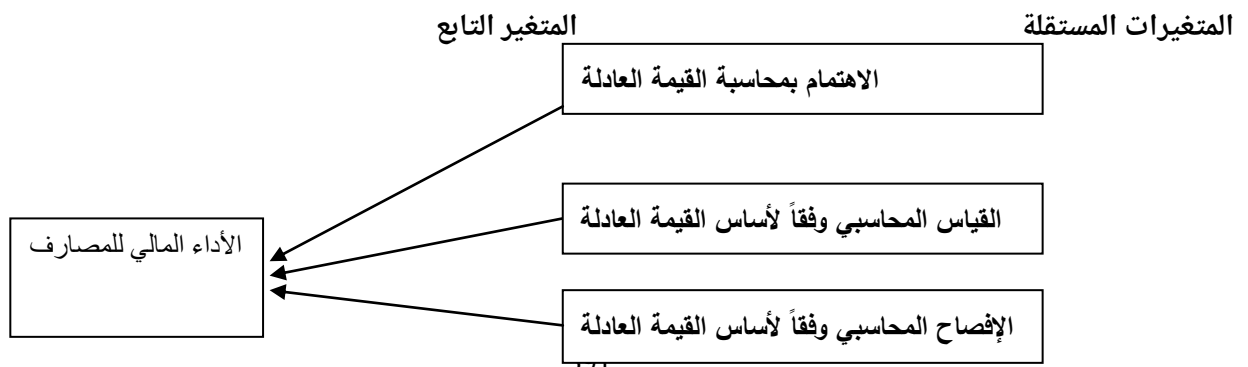
الفرض الرئيس: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمحاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية ز وتتفرع منه الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
 2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
 3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
- التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل، محاسبة القيمة العادلة: تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يُمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزامات بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية، ويتم تناولها من خلال:

1. القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة هو تسجيل الأصول والالتزامات بقيمتها السوقية الحالية.
 2. الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة هو عرض المعلومات المالية المرتبطة بتقييم الأصول والالتزامات في القوائم المالية وفقاً لقيمتها السوقية الحالية.
- المتغير التابع هو كفاءة الأداء المالي للمصارف:** هي الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق مستوى ربحية معقولة بعد المحافظة على توازن السيولة وتجنب المخاطر الاستثمارية المتوقعة، ويمكن الاستفادة تحليل العلاقة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي (مؤشر الربحية، والسيولة، ومخاطر الاستثمار).

نموذج متغيرات الدراسة



تنظفم الدراسة:

تم تقسففم الدراسة الى أربعة محاول المحور الأول الإطار العام للدراسة، والمحور الثاني الإطار النظرف والدراسات السابقة، المحور الثالث الدراسة المفدائفة، والمحور الرابع مناقشة النتائج والتوصففات.

المحور الثاني

الإطار النظرف والدارسات السابقة

أولاً، مفهوم محاسبة القفمة العادلة:

عرفت وفقاً للمعفار المحاسبف الدولي رقم (39) بأنها المبلغ الذف فمكن به تبادل أصل أو تسوفة التزام بفن أطراف مطلعة وراغبة فف صفقة تتم على أساس تجارف، (فلوح، 2011م:131)، كما عرفت بأنها المبلغ الذف فمكن تحفده لقفمة الأصل فف سوق نشط بفن أطراف على إطلاع ورغبة فف التعامل وفتم تحفد القفمة من خلال عملفة تتم على أساس تجارف (القضاة، 2014م:ص12)، أيضاً تُعرف بأنها، القفمة التي فمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزامات بها بفن أطراف راغبة فف اتمام عملفة تبادلفة حقففة ذات معرفة معقولة ودون أن فكون بفع جبرف (صالح، 2009م:26)، عرفت بأنها القفمة التي فمكن بها تبادل الادارة المالفة فف المعلومات الجارفة بفن الاطراف الراغبة بخلاف حالات البفع أو التصففة (جمعة، 2007م:ص7)، أما المعفار الأمرفكف (107) فقد عرفها بأنها قفمة المبلغ أو الصفقة التي تمكن من معادلة الأداة المالفة بفن طرففن لهما الرغبة فف افتنائها فف الففرة الجارفة دون أن فكون هناك إجبار على البفع بغرض التصففة وتحقق السوفلة (FASB,107,1991):

فستنتج الباحث أن التعارف أعلاه اتفقت على أن القفم ة العادلة هف المبلغ أو القفمة التي فقفم بها الأصل والالتزام وفقاً للسعر الجارف.

ثانفاً، مبررات تطبفق محاسبة القفمة العادلة:

تتمثل مبررات تطبفق القفمة العادلة فف (الخداش، وعبد اللطف، 2009م) و(Skoda & Bilka,2012):

1. تُركز على ملاءمة المعلومات المحاسبفة بفهدف ل حاجة متخذف القرارات فف الوقت المناسب.
2. فربط مفهوما بالمحافظة على رأس المال العفنف الذف فعكس الصورة الفعلفة لأداء المنشأة.
3. تُساعد فف تحسفن عملفة التحفلل المالف من خلال توفير مؤشرات تقفم الأداء الفعلف للمنشأة.
4. تُمكن الأسواق المالفة من تقففر القفمة الحالفة للتدفقات النقدفة المتوقعة للأدوات المالفة.
5. تُساعد معلوماتها فف إجراء مقارنات بفن أدوات مالفة لها نفس الخصائص الاقتصاففة.

ثالثاً، القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة:

تقاس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية فتقاس إما بالتكلفة المضافة، أو بالقيمة العادلة، (International Accounting standards Board, 2009)، كما حدد معيار المحاسبة الدولية رقم (16) اعتبارات قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة حيث يحق للمنشأة ان تختار ما بين اسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الاصول الثابتة (زكي، 2012م: ص 65).

رابعاً، الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية:

يعتقد المستثمرين بشكل عام أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية الإفصاح المالي وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (فوزي، 2009م: ص 33)، حيث أشار المعيار الدولي (32) انه يجب على الشركة أن تفصح عن الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في صلب القوائم المالية وعندما يكون ذلك غير ممكن يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة (سرور، 2012م: 582).

كم أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) يتم الإفصاح فيما يتعلق بالقيمة العادلة فب التاريخ الفعلي لإعادة التقييم ويشار الى مدى مشاركة ثمن مستقل في مجال التقييم، والطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في التقييم (صالح، 2009م: 68).

كما صدر في مايو 2011م معيار التقارير المالية رقم 13 (IFRS) لقياس كافة الأصول المالية وغير المالية وفقاً للقيمة العادلة وطبق من يناير 2013م (سرور، 604).

خامساً، المفاضلة بين نموذجي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية:

تبت كثير من الدول تطبيق مفهوم القيمة العادلة لما تتمتع به من ميزات تفضلها على التكلفة التاريخية فذكر (الشيرازي، 1990م:)، و(المعموري، 2006م) أن هذه الميزات هي:

1. موضوعية القياس المحاسبي مما يجعل الأرقام ملائمة وقابلة للمقارنة
2. التحفظ في القياس مما يجنب مستخدمي القوائم المالية عملية اتخاذ القرارات.
3. تعتبر نموذج قياس متعدد الخصائص يتم فيه قياس بعض الاصول المالية بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالتكلفة التاريخية، كما أشار (FASB, 157, 2006) أن للشركات الخيار في قياس بعض البنود وفقاً للقيمة العادلة ووان تستبعد البعض الآخر من القيمة العادلة.
4. المتغيرات الاقتصادية والمالية وضحت قصور القياس المحاسبي وفقاً للتكلفة التاريخية (كيسو، 2009م: 1316).

سادساً، مفهوم الأداء المالي:

يقصد بالأداء الأهداف والمخرجات التي يسعى النظام المالي إلى تحقيقها من خلال ترجمة أهداف المخطط لها الى واقع عملي (الطراونة، 2011م: ص11)، أما الأداء المالي هو قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة حسب ما مخطط له في الموازنة، وإنتاج مخرجات تحقق أهاف المنشأة قصيرة وطويلة الأجل تتناسب مع احتياجات مستخدميها (الكساسبة، 2011م: ص77).

يرى الباحث أن كفاء الأداء المالي هي الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق مستوى ربحية معقولة بعد المحافظة على توازن السيولة وتجنب المخاطر الاستثمارية المتوقعة، ويمكن الاستفادة تحليل العلاقة بين الق يمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي (مؤشر الربحية، والسيولة، ومخاطر الاستثمار)، فبالنسبة للربحية فإن تقييم الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة العادلة يعكس الأرباح الحقيقية للمصرف إضافة الى تقييم الأرباح الناتجة من إعادة التقييم وبذلك يحد من مخاطر الاستثمار، كما يبين الموقف المالي بالنسبة لسيولة المصرف لمقابلة الالتزامات الحالية والمتوقعة.

سابعاً، أهمية محاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي:

تتمثل أهمية القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي حيث (إبراهيم، 2003م: ص14):

1. تجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملاءمة وموثوقة مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية.
 2. تعكس التقارير المالية التغييرات المالية في الأداء المالي للشركة.
 3. تحد من التلاعب في الاصول المالية ذات المبالغ المرتفعة التي تعتبر مكاسب حقيقية، كما تفصح عن الاصول المالية ذات المبالغ المنخفضة لتجنب خسائر محققة.
 4. تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم الاداء المالي خاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
- يرى الباحث أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعكس الموقف المالي الحقيقي للمصارف السودانية في ظل ارتفاع معدلات التضخم فالأداء الجيد للمصرف تعكس فيه التقارير المالية المعلومات المالية الضرورية التي يحتاجها مستخدم المعلومات المحاسبية، حيث يمكن توضيح العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كما اشار (Pauline , 2005: 8) أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي الى:

1. الاستناد إلى القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة بشكل جوهري للأداة موضوع التقييم.
2. الاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة المالي موضوع التقييم يعبر عن صدق الموقف المالي للمصارف.
3. دراسة النماذج المختلفة لتقييم الخيارات المتاحة يساعد في معرفة الأداء المالي بصورة سليمة.

الدراسات السابقة:

بعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة حسب المنهج التاريخي من الأحدث الى الأقدم كما يلي:

1. دراسة، (إبن مالك وغويلى، 2015م): هدفت الدراسة الى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي للشركات النشطة في الجنوب الشرقي من خلال تحليل الجانب النظري للقيمة العادلة وتحليل علاقتها بالمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة الى هناك انقسام في الشركات للقياس وفق القيمة العادلة بين مؤيدين ومعارضين.
2. دراسة، (Elfaki & Hammad, 2015): هدفت الى بيان تأثير استخدام القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت الى أنه تساهم القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما انه توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
3. دراسة، (غراوية والجفلة، 2014م): هدفت الى تحديد أثر القيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبيان صعوبات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتوصلت الى إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلاً عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية، وإن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.
4. دراسة، (الليحيدان، 2013م): هدفت إلى تحديد صلاحية استخدام التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأصول الحيوية، ومدى الحاجة إلى تطوير المعايير المحاسبية بالسعودية لتبني أسس قياس محاسبية للأصول الحيوية بما يتفق مع نوع الأصل الحيوي ومرحلة التطور التي يمر به، دون الخروج عن خصائص جودة المعلومات، وتوصلت إلى أن الاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأصول الحيوية عندما يكون الأصل في مرحلة النشأة، وأما الاعتماد على هذا المدخل في المراحل الأخرى من مراحل التطور البيولوجي فلم يحظ بالتأييد، كما يوفر مدخل القيمة العادلة معلومات أكثر ملائمة عن الأصل الحيوي خلال مرحلة الاندثار.
5. دراسة، (السعبري، 2012م): هدفت الى تحليل العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي، وإن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.
6. دراسة، (Christensen and Nikolaev, 2012): هدفت الى توضيح أهمية استخدام محاسبية القيمة في قياس الأصول غير المالية في سوق الأوراق المالية، وتوصلت الى تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأصول غير المالية أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية.
7. دراسة، (خليل، 2011م): هدفت إلى دراسة الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية وتحديد متطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي عن القيمة العادلة من خلال دراسة المعايير الأمريكية الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة. وتوصلت الى أنه مستويات قياس القيمة العادلة على الرغم من إمكانية الاعتماد عليها في

تقدير القيمة العادلة في الحالات التي يتوفر فيها السعر السوقي والالتزام والأمانة يثير الشكوك بشأن امكانية تلاعب معدي التقارير المالية في تقديراته.

8. **دراسة، (درويش، 2007م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبية للقيمة العادلة في أعداد البيانات المالية ضوء الإصدارات الجديدة من المعايير المحاسبية من ناحية وتقييم هذه الاتجاهات في بيئة الأعمال الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية، يتأثر القياس المحاسبي بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة خاصة بقياس كلا من الاستثمارات المالية.
9. **دراسة، (الحمدان، 2006م):** هدفت الدراسة إلى استعراض العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والسعودية باستخدام القيمة العادلة، التعرف على طبيعة ونطاق سوق الأسهم السعودي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة معنوية بين العوامل التي تتأثر بها القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومقدار الطلب على الاستثمار محل التقييم، وجود علاقة معنوية بين عدد من العوامل التي تؤدي إلى تأثير القيمة العادلة للأسهم على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي
10. **دراسة، (Nilson, 2004):** ركزت على عدم مصداقية الأدلة التي تثبت أن القيم العادلة للقروض متصلة بصورة كبيرة بقيمتها الدفترية، فيما يتعلق بتفسير أسعار أسهم يثبت أن القيم العادلة للقروض تعكس المعلومات المتعلقة بالتخلف عن الدفع، وتوصلت الدراسة الى أن يقوم المستثمرون بتخفيض تقديرات القيمة العادلة للقروض من البنوك التي تعاني من الإعسار ليتطابق مع المستثمرين القادرين على التمييز من خلال التحفظ عند تقدير القيمة العادلة محاولات مدراء البنوك المعسرة في جعل بنوكهم تبدو أكثر يسرا.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1. أكدت نتائج معظم الدراسات أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بعد السلبيات التي ظهرت على مبدأ التكلفة التاريخية.
2. بعض الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة أوضحت أن المستثمر بحاجة الى القيمة الحقيقية للأصول والخصوم والأوراق المالية في الشركة التي يرغب الاستثمار فيها.
3. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ربط القيمة العادلة بكفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية
4. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري وفي إعداد أدائها ومناقشة نتائجها وتفسيراتها.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً، إجراءات الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المصارف السودانية وعددها 30 مصرفاً، أما عينة الدراسة تتكون من العاملين بالمصارف السودانية المركز الرئيسي (إداراتي المخاطر والاستثمار)، تم الاعتماد على العينة الميسرة (غير احتمالية) (سيكاران، 2006م: ص396) تم تحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة 10% إذا كان المجتمع كبيراً (عبيد، 2003م: ص31) وتتكون العينة من (30) مصارف، تتمثل في بنك امدرمان الوطني، بنك فيصل الإسلامي، بنك التضامن الإسلامي، تم اختيار عينة ميسرة بطريقة قصديه من (110) فرد من ذوي الاختصاص.

أداة الدراسة اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، ويشتمل الاستبيان على قسمين:

القسم الأول : البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحت وي هذا الجزء على بيانات حول : العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (20) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة البالغة (3) فرضيات، وفيما يلي وصفاً للخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لخصائص أفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	48	52.2%
دبلوم عال	13	14.1%
ماجستير	22	23.9%
دكتوراه	6	6.5%
أخرى	3	3.3%
المجموع	92	100%
التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	60	65.2%
إدارة اعمال	10	10.9%

دراسات مصرفية	11	12.0%
اقتصاد	7	7.6%
اخرى	4	4.3%
المجموع	92	100%
المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
موظف	38	41.3%
رئيس قسم	16	17.4%
مراجع داخلي	12	13.1%
نائب مدير	11	11.9%
مدير	10	10.8%
مراجع خارجي	5	5.4%
المجموع	92	100%
سنوات	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنة	33	36.9%
من 5 واطل من 10 سنة	34	37.0%
من 10 واطل من 15 سنة	16	17.4%
من 15 واطل من 20 سنة	2	2.2%
20 سنة فاكثر	7	7.6%
المجموع	100	100%

يلاحظ الباحث على الجدول رقم (1) ما يلي:

- 1. المؤهل العلمي:** غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق حيث بلغ عددهم (89) فرداً ويمثلون ما نسبته (96.7%) من العينة الكلية، كما تضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (3.3%) لهم مؤهلات علمية أخرى غير المذكورة اعلاه.
- 2. التخصص العلمي:** أن التخصص العلمي لغا لبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة حيث بلغ عددهم (60) فرداً بنسبة (65.2%)، وبلغ عدد المتخصصين إدارة أعمال (10) أفراد بنسبة (10.9%)، وعدد الأفراد المتخصصين دراسات مصرفية (11) فرداً بنسبة (12%)، بينما بلغ عدد المتخصصين اقتصاد (7) افراد بنسبة (7.6%)، أما الذين تخصصاتهم خلاف التخصصات المذكورة عددهم (4) أفراد بنسبة (4.3%)، يلاحظ الباحث ان أغلبية أفراد عينة الدراسة تخصصاتهم ذات علاقة بالمحاسبة مما يؤكد معرفتهم بمتغيرات الدراسة.
- 3. المركز الوظيفي:** أن غالبية أفراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي موظفين مصرفيين حيث بلغ عددهم (38) فرداً وبنسبة (41.3%)، والذين يشغلون وظيف رؤساء أقسام بلغ عددهم (16) فرداً بنسبة (17.4%)، والذين يشغلون وظيفة مراجعين داخليين عددهم (12) فرداً بنسبة (13.1%)، والذين يشغلون وظيفة نواب مدراء عددهم (11) افراد بنسبة (11.9%)،

والذين وظيفة مدير سواء كان مدير فرع أم إدارة عددهم (10) افراد بنسبة (10.8%)، والذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي عددهم (5) أفراد بنسبة (5.4%)، مما يشير الى تطبيقهم الفعلي للمبادئ والأسس المحاسبية.

4. سنوات الخبرة: هناك عدد (33) فرداً بنسبة (36.9%) خبرتهم (أقل من 5 سنة) أما الذين تفوق خبرته م 5 سنة فيمثلون (59) فرد بنسبة (63.1%)، مما يشير ذلك أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لهم خبرة في الجانب المحاسبي التطبيقي ويسهم ذلك في معرفة واقع القياس والإفصاح الفعلي لهذه المصارف.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضية	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.77	0.87	0.93
الثانية	0.70	0.82	0.91
الثالثة	0.80	0.89	0.94
الاستبيان كاملاً	0.79	0.88	0.94

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبانة تتصف بالثبات والصدق لدرجة كبيرة جداً بما يحقق أهداف الدراسة ويجعل التحليل الإحصائي مقبول.

ثانياً، تحليل بيانات الدراسة:

الفرضية الأولى: تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية)، حيث يتم معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص عبارات الفرضية من خلال التوزيع التكراري وحساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجتمعة كما يلي:

آءول رقم (3)

التوزفء التكراري والوسفء لإجاباء أفراد عفنة الدراسة على عباراء الفرضفة الأولى

العبارة	التكرار والنسبة %					تفسير الوسيط		
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	القيمة	التفسير	
1	35	51	5	1	0	4	أوافق	
	38.0	%55.4	%5.4	%1.1	%0.0			
هناك اهتمام من الإدارة العليا بإخذ التطورات في المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية للمصرف								
2	18	43	24	5	2	4	أوافق	
	%19.6	%46.7	%26.1	%5.4	%2.2			
إعادة تقييم أصول المصرف في فترات منتظمة يعكس الربح الحقيقي للمصرف								
3	27	33	24	5	3	4	أوافق	
	%29.3	%35.9	%26.1	%5.4	%3.3			
يتم تقييم التزامات المصرف بالقيمة العادلة لمعرفة سيولة المصرف بدقة.								
4	28	41	10	11	2	4	أوافق	
	%30.0	%44.6	%10.9	%12.0	%2.2			
يتم أخذ مخاطر الاستثمار المرتبطة بالأصول والخصوم لتحليل أداء المصرف.								
5	39	26	19	5	3	4	أوافق	
	%42.4	%28.3	%20.7	%5.4	%3.3			
تحليل المخاطر الاستثمارية المرتبطة بأصول والتزامات المصرف يساهم في التنبؤ بربحية المصرف.								
6	34	29	18	9	2	4	أوافق	
	%37.0	%31.5	%19.6	%9.8	%2.2			
تقييم اصول المصرف بالقيمة العادلة يحد من مخاطر التضخم في الأسعار.								
الوسيط لجميع العبارات							4	اوافق

يتبين من الجدول رقم (3) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى كانت (4)، وعلى الفرضية كاملة كانت (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

الفرضفة الثانية: تنص على " فوجد تأففر ذو دلالة إحصائفة للقفاس المحاسبف وفقاً لأساس القفمة العادلة فف الأءاء المالف للمصارف السوءانفة "، ففث ففم معرفة اتجاه آراء عفنة الدراسة بخصوص عبارات الفرضفة من خلال التوزفح التكرارف وحساب الوسفف لإجابات أفراد عفنة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجتمعة كما فلف:

فءول رقم (4)

التوزفح التكرارف والوسفف لإجابات أفراد عفنة الدراسة على عبارات الفرضفة الثانية

م	العبرة	التكرار والنسبة %					تفسير الوسيط
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
1	اتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المنشأة يُمكن من التنبؤ بموقف سيولة المصرف.	29 % 31.5	41 44.6 %	18 %19.6	2 %2.2	2 %2.2	أوافق
2	اتباع اسلوب التسعير الخارجي يسهم في تفعيل اتباع القيمة العادلة ويساعد على تقييم مخاطر الاستثمار.	20 %21.7	34 37.0 %	26 %28.3	7 %7.6	5 %5.4	أوافق
3	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات المالية لقياس الأداء.	28 %30.4	40 43.5 %	17 %18.5	4 %4.3	3 %3.3	أوافق
4	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يدعم الموثوقية في ربحية المصرف	32 %34.8	34 37.0 %	17 %18.5	6 %6.5	3 %3.3	أوافق
5	الاعتماد على اساس القيمة العادلة يعكس مواكبة المصرف للتطور في معايير المحاسبة.	33 %35.9	44 47.8 %	11 %12.0	3 %3.3	1 %1.1	أوافق
6	الاعتماد على القيمة العادلة يودي الي قياس سليم للربح الدوري (مقابلة الايرادات بالمصروفات).	28 %30.4	39 42.4 %	19 %20.7	5 %5.4	1 %1.1	أوافق
7	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يزيد من مصداقية القوائم المالية في نظر المستثمرين.	23 %25.0	46 50.0 %	14 %15.2	7 %7.6	2 %2.2	أوافق
		الوسيط لجميع العبارات					أوافق

يتبين من الجدول رقم (4) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى كانت (4)، وعلى الفرضية كاملة كانت (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

عرض ومناقشة نتائج الفرضفة الثالثة : تنص على " فوجد تأففر ذو دلالة إحصائفة للإفصاح المحاسبف وفقاً لأساس القفمفة العادلة فف الأداء المالف للمصارف السودانفة " ففث فتم معرفة اتجاه آراء عفنة الدراسة بخصوف عبارات الفرضفة من خلال التوزفف التكرارف وحساب الوسفف لإجابات أفراد عفنة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجمعةً كما فلف:

فءول رقم (5)

التوزفف التكرارف والوسفف لإجابات أفراد عفنة الدراسة على عبارات الفرضفة الثالثة

تفسير الوسيط		التكرار والنسبة %					العبرة	م	
التفسير	القيمة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة			
أوافق	4	3 %3.3	5 %5.4	20 %21.7	41 44.6 %	23 % 25.0	1	يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار في الأصول.	
أوافق	4	2 %2.2	5 %5.4	13 %14.1	41 44.6 %	31 %33.7	2	يوفر معلومات حقيقة عن المصرف تتصف بالمصداقية وتساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.	
أوافق	4	1 %1.1	6 %6.5	21 %22.8	35 38.0 %	29 %31.5	3	يعبر عن مصداقية المعلومات المالية عن الالتزامات المالية على المصرف	
أوافق	4	3 %3.3	7 %7.6	12 %13.6	43 46.7 %	27 %29.3	4	يساعد في تحليل مؤشراً التضخم غير الطبيعي من خلال تقييم الأصول في فترات متقاربة.	
أوافق	4	1 %1.1	4 %4.3	21 %22.8	37 40.2 %	27 %29.3	5	يساعد على دراسة اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة وقدرات الصفقات واسس تقديمها.	
أوافق	4	2 %2.2	6 %6.5	23 %25.0	36 39.1 %	25 %27.2	6	يعكس مواكبة الشركة لإتباع سياسات محاسبية تتصف بالمرونة مع الواقع الاقتصادي.	
أوافق	4	2 %2.2	9 %9.8	22 %23.9	37 40.2 %	22 %23.9	7	يسهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في المصرف.	
أوافق	4	الوسيط لجميع العبارات							

يتبين من الجدول رقم (5) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى كانت (4)، وعلى الفرضية كاملة كانت (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

ثالثاً، اختبار فرضيات الدراسة:

استخدام الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج:

الفرضية الأولى: يتم التعبير عن الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل بـ (y)، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Si g)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	6.155	2.370	\hat{B}_0
معنوية	0.000	3.039	0.553	\hat{B}_1
			0.75	معامل الارتباط (R)
			0.56	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	29.233	اختبار (F)
$\hat{y} = 2.370 + 0.553x_2$				

يتضح الجدول رقم (6) ما يلي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة وكفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.56)، هذه القيمة تدل على الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (56%) في كفاءة الأسواق المالية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (29.233) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاهتمام بحاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية." قد تحققت.

الفرضية الثانية: يتم التعبير عن القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) والأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Si g)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	5.234	1.231	\hat{B}_0
معنوية	0.000	7.234	0.756	\hat{B}_1
			0.80	معامل الارتباط (R)
			0.64	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			30.231	اختبار (F)
$\hat{y} = 1.231 + 0.756x_3$				

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة كمتغير مستقل والأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.64)، هذه القيمة تدل على أن الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (64%) في الأداء المالي للمصارف السودانية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (30.231) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أن: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية " قد تحققت.

الفرضية الثالثة: يتم التعبير عن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة كمتغير مستقل ممثل بـ (X3) والأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Si g)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.111	1.411	\hat{B}_0
معنوية	0.000	5.356	0.667	\hat{B}_1
			0.67	معامل الارتباط (R)
			0.45	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	22.312	اختبار (F)
$\hat{y} = 1.411 + 0.667x_4$				

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة كمتغير مستقل والأداء المالي للمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.67).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.45)، هذه القيمة تدل على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يُساهم بـ (45%) في الأداء المالي للمصارف السودانية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (22.312) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية " قد تحققت.

ثانياً، نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

مؤشرات ملائمة متغيرات الدراسة لتحليل الانحدار المتعدد : قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية، يجب التحقق من شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد والتي منها عدم وجود ارتباط مت عدد بين المتغيرات المستقلة، وأن متغيرات الدراسة سواء المستقلة منها أو التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً على ذلك قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء، ونتائج ذلك يبينها الجدول (9).

جدول رقم (9)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

Dur bi n- Wát son	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري	معامل الالتواء Skewness	معامل التضخم VI F	التباين المسموح به	المتغيرات المستقلة
2>1.81	0.647	0.136	0.088	1.335	0.749	الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة
	0.206		0.028	1.853	0.540	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة
	1.904		0.259	1.479	0.676	الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة

يتضح من نتائج الجدول (9)، ما يلي:

أن قيم معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات تقل عن (10) مع قيم تباين مسموح $< 0,05$ ، وأن مؤشر درين واتسون = $2 > 1.81$ ، كما أن جميع معاملات الالتواء > 1 وهي جميعها مؤشرات يخلص من خلالها الباحث إلى ملائمة متغيرات الدراسة (المستقلة والتابع) لإجراء تحليل الانحدار المتعدد.

متغيرات الدراسة: المتغير التابع (y) : كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية)، والمتغيرات المستقلة ($x1$) : الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة، ($x2$) : القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة، و ($x3$) : الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة)

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف السودانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Si g)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	0.581	0.554	0.212	\hat{B}_0
معنوية	0.000	7.478	0.675	\hat{B}_1
معنوية	50.00	2.902	0.325	\hat{B}_2
معنوية	130.0	2.710	0.051	\hat{B}_3
			0.74	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.55	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			39.155	اختبار (F)
النموذج $\hat{y} = 0.212 + 0.675x_1 + 0.325x_2 + 0.051x_3$				

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.74).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.55)، هذه القيمة تدل على المتغيرات المستقلة تساهم ب (60%) تحقيق المتغير التابع (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (39.155) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية الاهتمام بحاسبة القيمة العادلة ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.478) وهي عند مستوى أقل (0.000)، القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.902) وهي عند مستوى أقل من (0.005)، الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.710) وهي عند مستوى أقل من (0.013). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

المحور الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً، النتائج:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. يتم تحليل المخاطر الاستثمارية المرتبطة بأصول والتزامات المصرف للتنبؤ بربحية المصرف.
 2. تهتم الإدارة العليا في المصارف التجارية السودانية بالتطورات في المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية للمصرف. النتائج 1 و2 تؤكد صحة الفرض الفرعي الأول الذي ينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
 3. القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات المالية لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية.
 4. القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يزيد من مصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية في نظر المستثمرين. النتائج 3 و4 تؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
 5. الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة يساهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار في الأصول.
 6. الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار القيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية عن الالتزامات المالية على المصرف. النتائج 5 و6 تؤكد صحة الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية.
- من خلال تحليل معاملات الانحدار (B) لمتغيرات الدراسة المستقلة الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة فبلغت قيمة (t) المحسوبة (7.478) وهي عند مستوى أقل (0.000)، والقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.902) وهي عند مستوى أقل من (0.005)، والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.710) وهي عند مستوى أقل من (0.013). وهذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ويؤكد ذلك أن الفرض الرئيس قد تحقق حيث يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمحاسبة القيمة العادلة في الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية.

ثانياً، التوصيات:

يوصي الباحث من خلال نتائج الدراسة بما يلي:

1. ضرورة زيادة الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في المصارف السودانية حتى تعكس الموقف الحقيقي لتلك المصارف.

2. العمل على قياس الأصول والالتزامات في فترات متقاربة منتظمة وفقاً للقيمة العادلة نسبةً لمشاكل ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
3. تكوين وحدة التزام مختصة بالمعايير المحاسبية والإسلامية تتبع للإدارة العليا في كل مصرف لرفع كفاءة الأداء المالي.
4. العمل على تدريب وتأهيل موظفين الإدارة المالية على المعايير الدولية ومواكبة التطورات فيها والمعالجات المحاسبية.
5. الإفصاح في القوائم المالية أو الايضاحات المرفقة بأنه تم تقييم الأصول والالتزامات وفقاً للقيمة العادلة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم، الهادي آدم محمد، (2010)، "أسواق الأوراق المالية مفهومها ومستويات كفاءتها (دراسة تحليلية)"، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة امدرمان الإسلامية، (1): 240-261.
- ابن مالك، محمد حسان، وغويلي، محمد بشير، (2015م)، "أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، مجلة الباحث - الجزائر، (15): 171-178.
- الجعارات، خالد جمال، (2008م)، معايير التقارير المالية الدولية عمان: أثير للنشر والتوزيع.
- الحمدان، حمدان سعيد سعد، (2006م)، المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
- الخداهش، حسام الدين، وعبد اللطيف، مضر، (2009م)، "نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الدول النامية: حالة القطاع المصرفي الأردني"، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، الأردن، (4): 533-551.
- السعبري، إبراهيم عبد موسى، (2012م)، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء في المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، (25): 225-248.
- الطراونة، عمر، (2011م)، استراتيجيات الإدارة الحديثة، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.
- أحمد، (2014م)، "محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاثام"، المجلة العربية للدراسات الشرعية والقانونية - المركز العربي للدراسات والبحوث، السعودية، (1): 7-24.
- الكساسبة، وصفي عبد الكريم، (2011م)، تحسين فعالية الاداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- اللحيان، إبراهيم علي، (2013م)، "مدي إدراك المحاسبين والمراجعين الخارجيين لأسس القياس المحاسبي المناسب للأصول الحيوية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، (3): 377-407.
- جمعة، أحمد حلمي، (2007م)، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة : دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المجلة الاردنية لإدارة الاعمال، الأردن، (4): 3، 1-27.

- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2011م)، " دور لمدخل مقترح لمحاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية "، بحث ماجستير في المحاسبة غير منشور، جامعة حلوان، كلية التجارة، مصر.
- درويش، عبد الناصر محمد سيد، (2007م) ، "تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية علي الوظيفة المحاسبية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 31(2): 179-228.
- سرور، عاصم محمد احمد، (2012م)، "دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2(2): 651 - 571
- صالح، رضا ابراهيم، (2009م)، "أثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، 22(2): 37-98.
- عباس مهدي الشيرازي(1990)، نظرية المحاسبة الكويت: ذات السلاسل
- عصيمي، أحمد زكريا ذكي ، أثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2(1): 13-132.
- غرادية، هوارى معراج جامعة والجفلة، حديدي آدم جامعة، (2014م)، " دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجفلة ، الجزائر، (عدد خاص): 243-263
- فلوح، صافي ،(2011)، "محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا، 33(1): 127-142.
- فوزي، نعيم سابا ،(2009م)، "الازمة العالمية صمود محاسبة القيمة العادلة"، عمان : دار الاشعاع.
- كيسو، دونالد ويجانيت، جيرى، (2009م)، "المحاسبة المتوسطة"، الرياض: دار المريخ للنشر.
- هارون، محمد آدم، (2013م)، "نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات اعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة"، بحث دكتوراه في المحاسبة، غير منشور، جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان.

المراجع باللغة الإنجليزية.

- AISB-FASB Joint Conceptual Frame Work Project, (2007), Phase (Measurement) Summary Report of the Conceptual Frame work Measurement Roundtables, Hong Kong.
- Christensen, Hans B&Nikolaev, Valeri V , (2013). "Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?" Review of Accounting Studies, 18(3): 734 - 775
- Cuthbertson , Keith , (2002), " Excess Volatility and Efficiency in France and German Stock Markets" Economic Modeling, No 3, P. 399- 418.
- Cuthbertson, Keith and Hyde, Stuart,(2002), " Excess Volatility and Efficiency in France and German Stock Markets", Economic Modeling, 19(3): 399- 418.
- ELFAKI ,AlfatihAlaminAbdalrahim&HAMMAD, Suleiman Musa Elzain,(2015), "The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5 (1), pp. 148-160.



- Financial Accounting Standard Board (FASB 2006), "**Fair Value Measurement**", SAFS No 157, Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board(FASB 1991), "**Disclosures About Fair Value of Financial Instruments**", SAFS No 107, Norwalk, CT: FASB
- International Accounting Standard Board (IASB, 32), "**Financial Instruments: Presentation**". London, United Kingdom
- International Accounting Standards Board (2009). **Fair Value Measurements. Exposure Draft, Improving Disclosures about Fair Value Measurements, Exposure Draft**, London , United Kingdom
- Nelson, Karen , (1996), "Fair Value Accounting For Commercial Banks : an Empirical Analysis of SAFS No 107", The Accounting Review, 71(2):161-182
- Pauline Wallace, (2005), **International Financial Reporting Standards IAS** -Achieving hedge accounting in practice, PricewaterhouseCoopers.
- Skoda, Miroslav and Bilka, Peter(2012), **Fair Value Financial statements – Advantages and disadvantages**, VasileGoldis Arad, Studiauniversitatis, Economics 22 (1), 70-81

پوخته

كىشهى ئه و تويزينه وهىه برىتبه له سه ره راى تايبه تمه ندىه كانى ئه وانى كه له تاقيكر دنه وه كانى جبهانى جهختيان كر دۆته وه بۆ به كار هينانى هه ژمار كر دنى به هاى راست سه ره راى ئه وهش هه ندىك له به نكه كانى سو دانى كار به هه ژمار كر دنى به هاى راست ناكه ن وه گرىنگى ناده ن به پى وانى ريسا كانى و پا به ند بونه كان ئاشكرانه كر دنى له سه ريان له راپۆرته كانى دارايى به نكه كان

چهنه تويزينه وهك دو پاتى كر دۆته وه له پيشىنى پى وانى ژمى ريارى به پى تى چونى ئه زمونى له ژىر سى به رى به رز بونه وهى رى ژه كان هه لئاوسان و رى ژه كانى هه لئاوسان له سو دان زۆر به رزه ئه وهش كارى گه رى ده كاته سه ر ئه داى دارايى بانكه كان وه لى ره دارشتى كى شهى ئه و تويزينه وهىه له چهنه پرسى ريكى خواره وه دارشتوه

- كارى گه رى گرىنگى دان به هه ژمار كر دنى به هاى راست له توانستى دارايى بانكه كانى سو دانى

- ئايه پى وانى ژمى ريارى كارى گه رى هه به به پى بنه ماى يان بناغهى به هاى راست له توانستى ئه داى دارايى بانكه كانى سو دانى

- ئايه روونى ژمى ريارى كارى گه رى هه به به پى بنه ماى به هاى راست له توانستى ئه داى دارايى بانكه كانى سو دانى

- ناما نچى ئه م تويزينه وهىه شىكارى يان شىكر دنه وهى كارى گه رى جى به جى كر دنى هه ژمار كر دنى به هاى راست له توانستى ئه داى دارايى بانكه كانى سو دان له ميانى پى ناسه به تايبه تمه ندىه كانى هه ژمار ددى به هاى راست و گرىنگى و ديارى كر دنى كارى گه رى پى وانى و روونى ژمى ريارى به پى بنه ماى به هاى راست له توانستى ئه داى دارايى بانكه كان سو دانى

ئه م تويزينه وهىه پشت به مهنه جى ته حلىلى وسفى ده به ست له ميانى دابشكر دنى ژماره ى 100 فۆرم به سه ر كۆمه لگاي تويزينه وه ته حلىلى يان شىكارى له ميانى به رنامه ى (سباس) بۆ زانىنى و لآمه كانى تويزينه وه كان به رم به ر ده سه وازه ى تويزينه وه كه گرىمانه كانى ئه م

تويزينه وهى به ده سه هاتن ئه و دى راسه به به چهنه ئه نجامىك ده رچوه له وانه بانكه كانى سو دانى گرىنگى به هه ژمار دنى به هاى راست ده دات له پى وانى و روونى له سه ر ريسا كانى (هه به وه كان اصولها) پا به ند بونه كان التزامات له راپۆرته كانى دارايى

پى وانى و روونى ژمى ريارى به پى هه ژمار كر دنى به هاى راست يارمه تى ده ريك بووه به باشكر دنى ئه داى دارايى بانكه كانى سو دانى به شى وهىه كى ساخ له م.

كلىلى (المفتاحىه) وشه كان

(به هاى راست) ، (پى وانى ژمى ريارى) ، (روونى ژمى ريارى) ، (ئه داى دارايى)

Abstract

This research problem is represented in the fact that, notwithstanding, the unique characteristics of the fair value accounting, proved by the international experiences of the utilization of this trend; numerous Sudanese banks have no interest in the fair value accounting in order to measure its assets and liabilities and disclose the same in banks' financial reports. In this regard, some research studies have proved the lack of conformity of the accounting measurement according to the historical cost under high inflation rates, taking into account the existence of high inflation rates in the Sudan, which may affect the financial performance of banks. To put said facts into effect the research problem has been put forward in the following research questions: What is the effect of the fair value accounting on the financial performance efficiency of the Sudanese banks? Does accounting measurement according to the basis of the fair value accounting, affect the financial performance efficiency of the Sudanese banks? Does accounting disclosure according to the basis of the fair value accounting, affect the financial performance efficiency of the Sudanese banks? The research aimed to analyze the effect of application of the fair value accounting on the financial performance efficiency of the Sudanese banks, by introducing the unique characteristics of the fair value accounting and its significance and to clarify the effect of accounting measurement and disclosure according to the basis of the fair value on the financial performance efficiency of the Sudanese banks. The research employed the analytical descriptive approach to effect the analysis of the 100 questionnaire forms, distributed to the research community, using the statistical package for the social sciences (SPSS) to analyze the data in order to know the answers of the respondents towards the questionnaire statements. The research proved the hypotheses and reached a number of research findings, including the following: The Sudanese banks are so interested in the fair value accounting in measuring and disclosing its assets and liabilities in the financial reports. Accounting measurement and disclosure according to the fair value accounting, has helped the Sudanese banks improve its financial performance in a sound manner.

Key words: Fair value- Accounting measurement- Accounting disclosure- Financial performance.